بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لإنشائها في مملكة البحرين

المنامة في 10 نوفمبر 2026

بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لإنشائها، تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن هذه المناسبة تمثل محطة لتقييم مسيرة عملها وتجديد التزامها بمواصلة أداء دورها المستقل والموضوعي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مشيدة بما حققته مملكة البحرين من تطور تشريعي ومؤسسي في مجال حقوق الإنسان، في ظل الدعم المستمر من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، بما يشكل أساسًا لمواصلة البناء على المكتسبات الوطنية وتطوير الممارسات ومعالجة التحديات.

وتعرب المؤسسة عن بالغ اعتزازها بالدعم الذي تحظى به من جلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، وتقديرها للتعاون البناء من الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ومختلف الجهات المعنية، في تسهيل أداء مهامها وتمكينها من ممارسة اختصاصاتها، بما يعزز فاعلية دورها في حماية حقوق المواطنين والمقيمين وصون كرامتهم.

وتؤكد المؤسسة أن استقلالية أدائها وموضوعية رصدها وتقييمها تشكلان ركيزتين أساسيتين لمصداقية عملها، إلى جانب فاعلية آليات تلقي الشكاوى ومتابعتها، وما تقدمه من آراء وتوصيات بشأن التشريعات والممارسات ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تشدد على أهمية استمرار التعاون المسؤول مع الجهات المعنية، ومتابعة ترجمة الضمانات القانونية إلى ممارسات فعلية تكفل احترام الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها.

وتجدد المؤسسة التزامها بمواصلة تطوير أدائها وتعزيز شراكاتها الوطنية وتعاونها الإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال رئاستها للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات الحقوقية. كما تؤكد تمسكها باستقلاليتها في ممارسة اختصاصاتها وإبداء آرائها وتوصياتها، وفقًا لقانون إنشائها والمعايير الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها مبادئ باريس، بما يسهم في تعزيز منظومة حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

* * *